الإجابة النموذجية // امتحان مقياس المنهجية // السداسي الثاني.

الوقائع التي وقعت بين المدعية والمدعى عليها. (06 نقاط)

1- إبرام عقد بين كل من المدعية والمدعى عليها بتاريخ 2018/09/25 حول موضوع تزويد ووضع أثاث المطبخ بالمشروع الترقوي 250 مسكن العائد للمدعية وذلك وفقا للنموذج الملحق بذات العقد على أن يكون ذلك بمبلغ إجمالي قدره 31.237.500.00 دج.

2- تلقي المدعى عليها بتاريخ 2018/12/01 أمرا بالخدمة لشطر أولي بـ 100 مطبخ على أن يتم تصنيعها ثم تركيبها ضمن الآجال المحددة في العقد المقدرة بـ 06 أشهر.

3- تخلف المدعى عليها في تسليم أثاث المطابخ للمدعية ضمن الآجال المتفق عليها بالرغم من حلول آخر أجل للتسليم الموافق لـ 2019/05/31.

4- موافقة المدعية في تمديد آجال التسليم المتفق عليها لفائدة المدعى عليها إلى غاية 2019/09/20.

الإجراءات التي اتخذت من قبل المدعية والمدعى عليها. (08 نقاط)

1- مراسلة المدعى عليها للمدعية بتاريخ 2019/07/03 لإعلامها بتأخرها في تسليم أثاث المطابخ للتركيب.

2- معاينة المدعية عن طريق محضر قضائي بتاريخ 2019/09/24 عدم تقيّد المدعى عليها بتسليم أثاث المطبخ ضمن الآجال الإضافية الممنوحة لها.

3- إعذار المدعية للمدعى عليها عن طريق محضر قضائي بتاريخ 2020/01/19 لحثها على تسليم أثاث المطابخ محل الامر بالخدمة المؤرخ في 2018/12/01 في أجل 24 ساعة من تاريخ تلقي الاعذار.

4- معاينة المدعية عن طريق محضر قضائي بتاريخ 2020/01/29 عدم تقيّد المدعى عليها بمحتوى الاعذار الموجه لها بتاريخ 2020/01/19.

طبيعة المشكل القانوني المطروح (02 نقطة): النزاع القائم بين المدعية والمدعى عليها يتمحور موضوعه حول التزامات تعاقدية بين الطرفين والتي تخلّفت المدعى عليها عن تنفيذها طبقا للطريقة والكيفية المتفق عليها في العقد، مما يجعلها في موضع المخلة بالتزاماتها التعاقدية تجاه المدعية.

الحل القانوني: يمكن للمدعية بناء على كل ما سبق من وقائع وإجراءات: **(04 نقاط)**

1- إما رفع دعوى قضائية أمام القسم التجاري للمحكمة المختصة إقليميا للمطالبة بإلزام المدعى عليها بتنفيذ التزاماتها التعاقدية، مع تمكينها من تعويضات عن الاضرار المادية التي لحقتها من جراء تماطل وتأخر المدعى عليها في تنفيذ التزاماتها.

2- إما رفع دعوى قضائية أمام القسم التجاري للمحكمة المختصة إقليميا من أجل المطالبة بفسخ العقد المبرم بين الطرفين وإعادة الأطراف إلى الحالة الاصلية التي كانوا عليها قبل التعاقد، وذلك بالنظر لإخلال المدعى عليها بالتزاماتها التعاقدية تجاه المدعية، مع المطالبة بالتعويضات عن الاضرار المادية اللاحقة بها من جراء ذلك.